الفصل الرابع الثقافة السياسية

أ.خويبش عبد القادر جامعة لونيسي علي البليدة

. ماهية الثقافة السياسية:

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة.

-ترجع الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى كتابات الأنتروبولوجيين أمثال «روث بندكت «RUTH.BENEDICT، ومارجريت ميد «MARGARET MEAD»، حول الطابع القومي، والتي عنيت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما.

وتطور هذا المفهوم على يد (ألموند – فيربا) «ALMOND-VERBA» ليشير به إلى ذلك النمط الخاص من التوجهات للأحداث السياسية في أي نظام سياسي محكم(1).

ولقد أوضح (ألموند)، إلى أن مفهوم الثقافة السياسية يرجع إلى ثلاثة أصول فكرية:

الأولى علم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا السيكولوجية، وخاصة أعمال (فرويد) و استبصارات الأنثروبولوجيين أمثال مالينوفسكي، فلقد أراد علماء النفس الاجتماعيين دراسة العوامل المؤثرة في تشكيل اتجاهاتالأفر اد وأنماط سلوكهم ومن ثمة ظهر الاهتمام بدراسة التنشئة الاجتماعية والولاء لمعايير الجماعة والعادات والتقاليد، والشخصية الفردية، وطور الأنثروبولوجيون الأدوات والتصورات الملائمة لدراسة ثقافة الشعوب خاصة خلال الفترة من 1939-1945

وقد عكست دراسات السلوك الانتخابي المبكرة في الولايات المتحدة هذا المدخل في دراسة الإتجاهات.

والثاني علم الاجتماع الأروبي، والذي تمثله أعمال (فيبر، باريتو، ودوركايم)، فقد أقام (فيبر) حواره مع (ماركس) على أساس ثقافي، حينما أكد أهمية الدين والقيم في التأثير على النشاط الإقتصادي والبناءات السياسية، والكثير من المثاليات التي طورها هؤلاء المؤلفون.

والثالث هو البحوث المسيحية، وتطور أساليب أكثر دقة لاختيار العينات، وا ٍجراء المقابلات، وتحليل البيانات(2) .

إن علماء الأنتروبولوجيا الإنجليز، اتجهوا إلى استخدام البناء الإجتماعي كمصطلح أكثر من الثقافة، إلا أن هذا لم يمنع من ظهور العديد من التعريفات للمصطلح فنجد (فيرث)، يقول: "إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد، فإن للثقافة طريقتهم في الحياة، وا ٍذا اعتبرناه مجموعة العلاقات الإجتماعية، فإن الثقافة هي محتوى هذه العلاقات، وا ٍذا كان المجتمع يهتم بالعنصر الإنساني وبتجمع الأفراد والعلاقات المتبادلة بينهم، فإن الثقافة تعني بالمظاهر التراكمية المادية واللامادية التي يتوارثها الناس ويستخدمونها ويتناقلونها"، وللثقافة محتوى فكري ينظم الأفعال الإنسانية وهي من وجهة النظر السلوكية، سلوك متعلم، أو مكتسب إجتماعيا، وهي فوق ذلك ضرورية كدافع للعمل، هذه المدرسة كذلك عدت الثقافة هي المظهر الكيفي للوقائع الإجتماعية، في حين استخدم مفهوم البناء لدراسة الملامح المميزة للأحداث الاجتماعية التي تبدو من الناحية المثالية قابلة للتحليل والوصف الكمي(3).

إن الثقافة نتاج المعرفة، وليست حصيلة الوراثة، وما ثقافات العالم إلا أساليب العادات الجماعية، والإختلافات الملحوظة بينها، وهي ذروة نتاج المعارف الجماعية من مختلف الظروف الجغرافية والاجتماعية، ولا تؤثر العوامل العنصرية والبيولوجية في الثقافة إلا بمقدار ما تؤثر في الأحوال التي تحدث فيها هذه المعارف.

فالقيم السياسية والمعتقدات في أي مجتمع ما هي إلا تلك التي تهتم بالتنظيمات السياسية العامة ومكانة الفرد داخل العملية السياسية فعلى المستوى العام، فإن القيمة التي يضيفها الأعضاء على الوحدة السياسية الشاملة هذه تعكس على البناء العقائدي، الذي في بعض الأحيان يأخذ الشكل المتدرج في اعتماده على وضع الوحدات داخل الهيكل العام، كالأسرة القبيلة الأمة.

إن القيم المعتمدة على المجتمع السياسي مرتبطة بقيم أخرى، تتصل بالطريقة التي يتم بها التنظيم السياسي، ففي النظام الجماهيري –على سبيل المثال – لا يوجد أي نزاع حول قواعد الآداء السياسي فالمؤتمرات تقرر واللجان تنفذ، فالشعب كله يتحكم في قواعد اللعبة السياسية.

أما في المجتمعات التقليدية الأخرى تبرز الصراعات بين اليمين واليسار، والملكي والجمهوري، وهذا بدوره يدعو إلى الارتياب في النظام السياسي القائم، فقد تكون هذه الإختلافات والاتفاقات حول الأهداف أو الأدوات.

فالثقافة السياسية بوجه عام باعتبارها تشكل مجموعة منظمة لنفسها، هي الجوانب السياسية للثقافة، الهدف من ورائها فهم اتجاهات الدولة وسلوكها السياسي وبناء الشخصية المميزة للوطن والمواطن، وذلك من أجل الحفاظ على أمنها و لستقرارها، وذلك من آلية الحفاظ على نقل تراثها ومعتقداتها من جيل إلى جيل آخذة في الاعتبار التفسيرات المختلفة لنسق المعتقدات.

2. مكونات الثقافة السياسية:

يمكن الحديث عن مجموعة من العناصر أو مكونات الثقافة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة الحكام) أو الثقافة الرسمية وتلك السائدة لدى أفراد المجتمع (المحكومين) والتي تسمى الثقافة غير الرسمية، ومن هذه المكونات.

أ-المرجعية: وهي تعني الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، فهو يفسر التاريخ، ويحدد الأهداف والرؤى، ويبرر المواقف والممارسات، ويكسب النظام الشرعية.

وغالبا ما يتحقق الإستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة، ووجود قناعات بأهميتها وبسبب غموض النظام حول المرجعية، تحدث الإنقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقائه و استقراره(4).

ب- التوجه نحو العمل العام: هناك فرق بين التوجه الفردي الذي يميل إلى الإعلاء من شأن الفرد وتغليب مصلحته الشخصية وبين التوجه العام أو الجماعي الذي يعني الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي، والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه من أهم مكونات الثقافة السياسية، ذلك أن هذا الشعور بالمسؤولية يدفع المواطن إلى الإيجابية في التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.

ت- التوجه نحو النظام السياسي: الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والمتعلق به من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوق و التزامات، فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة، ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة.

كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في هذا النظام مثل: السن، والجنس، والمكانة الإجتماعية والوضع العائلي.

بالإضافة إلى أن بعض الثقافات السياسية تحرص على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة، وكذلك الأجهزة المنوطة بتحقيق الأهداف التي تحددها الدولة، فالثقافة السياسية هي التي تدعم النظام وتحدد أطره وتغذيه بالمعلومات المستمدة من واقع البيئة وخصوصيتها، وتحافظ عليه وتضمن بقاءه(5).

ث- الاحساس بالهوية: يعتبر البعض أن الإحساس بالإنتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام، كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه.

فضلا على أن الاحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة في العمليات من خلال التعاون مع الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة(6).

3. أنواع الثقافة السياسية:

لقد بين كل من (جبريال ألموند G.ALMOND وفيربا VERBA)، أنماط أو أنواع الثقافة السياسية وجعلها على أنها نوع من السلوك الذي يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية، والتي تسعى لخلق نوع من الشعور الإيجابي لدى المواطن وزيادة نوعية المشاركة والثقة بينهم في عملية الديمقراطية، وعلى هذا الأساس اقترحا ثلاث أنماط من الثقافة السياسية وهي:

أ-الثقافة الرعائية أو الضيقة:

يقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية، أن الناس لا يعرفون إلا القليل جدا من الأهداف أو الغايات السياسية، التي توجد في الحياة السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم، كما أن هؤلاء الناس لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة، أو حتى إلى القيادات والزعامات السياسية التي توجد في النسق السياسي، كما يعكس هذا النمط من الثقافة الشعبية أو الضيقة بأنها مجرد تجميع يسيطر على الاعتقادات، التي ترتبط بعدد من الثقافات المحلية السياسية المعزولة اجتماعيا ومؤسساتيا والتي توجد في

المجتمعات القبلية أو البدائية، كما أن هذا النوع من الثقافات لا يمكن أن ينتج عنه ما يسمى بالثقافات السياسية الوطنية، وأن هذا النوع من الثقافات يظهر في الدول أو المجتمعات الجديدة التي تضم مجالات غير متجانسة والتي من الصعب خلق نوع من التكامل فيما بينها، وهذا ما ظهر أيضا في العديد من الدول المتقدمة في مراحل نشأتها السياسية الأولى(7) .

ب- ثقافة الخضوع:

وهذا النوع من الثقافات السياسية لا يمكن أن يشكل ثقافة وطنية، وذلك نتيجة تكوينها نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعي وا إصدار نوع من أحكام القيمة التي ترتبط بالنظام السياسي ككل، كما أن هذا النوع من الثقافات يسهم في التعرف على عملية وضع القرارات السياسية ونوعية كل من البناءات وكل من مدخلات ومخرجات العملية السياسية، وبالرغم من ذلك يبقى الأفراد سلبيين تجاه النظام الذي ينتظرون منه الخدمات والأنشطة والتسهيلات العامة، ولكنهم يخافون أن يقدموا أي نوع من التجاوزات ضده، حتى ولو كان ذلك عن طريق الرفض السلبي، ولهذا سميت ثقافة الخضوع، وكما أنهم لا يستطيعون المشاركة بفعالية في النظام السياسي لاعتقادهم أن دورهم سوف يكون لا قيمة له سواء لعدم اعترف النظام بأهمية مشاركتهم، أو الإعتراف بقدراتهم المتواضعة ونتائج تأثيرها في مدخلات ومخرجات النظام السياسي.

إن شعور الفرد وتقييمه لنظام السياسي ومخرجاته في مثل هذه الثقافة فقد يكون شعورا وتقييما مؤيدا أو معارضا، بمعنى أنه قد ارتبط بالسلطات باعتبارها شرعية وغير شرعية، إلا أن موقف الفرد وسلوكه الفعلي يكون سلبيا وذلك لإحساسه بعدم قدرته على التأثير في النظام، لذا فإنه يخضع للقرارات المتخذة من طرف السلطات ويعتبرها إلزامية لا يمكن تحديدها، ويفسر دوره على أنه قبول لقرارات سياسية دون أية محاولة لتغييرها سواء كان راضيا عنها أم غير راضيا، إذ ليست له القدرة على فعل أي شيء تجاه السلطة، فهو مجرد رعية أو تابع، فهي

إذن ثقافة الأفراد الواعون بالنظام السياسي وبتأثير مخرجاته على حياتهم، ولكنهم غير ميالين للمشاركة في أبنية مدخلاته(8).

ج- ثقافة المشاركة: وهذا النوع من الثقافات السياسية على عكس الثقافتين السابقتين، حيث يعتقد المواطنين أن لديهم فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي، كما أنهم قادرون على تغيير هذا النظام وتعديله عن طريق أنشطتهم المختلفة أو ممارستهم للحياة السياسية الفعالة، وذلك كما يظهر من خلال الوسائل المتعددة لأنماط المشاركة السياسية مثل: الانتخابات والمظاهرات وطلبات الإحاطة لأعضاء البرلمان أو الإستجوابات عن طريق ممثليهم في المؤسسات الديمقراطية أو الأحزاب السياسية، أو جماعات الضغط السياسي المتعددة.

وبإيجاز يمكن القول بأن مفهوم ثقافة المشاركة السياسية يمكن أن يتحدد مع ما يسمى بالتوقعات الديمقراطية ومعرفة إلى أي حد يمكن أن تقوم النظم الحكومية السياسية للاستجابة لتغطية لحتياجات ومصالح الأفراد، الذين ينتمون إليها في المجتمع وذلك باعتبارهم أعضاء مشاركين فيه بصورة فعالة.

من ناحية أخرى، يبين " ألموند فيربا "، على تحديد أن لكل نمط ثقافي له علاقة مع نمط وبناء سياسي، فالثقافة الرعائية ترتبط ببناء اجتماعي تقليدي غير مركزي، أما ثقافة الخضوع السياسي فتتعلق ببناء تسلطي ومركزي، في حين ثقافة المشاركة ترتبط بصورة تلقائية ببناء النظم السياسية الديمقراطية، لاسيما أن عنصر المشاركة يعتبر جزء هام في العملية الديمقراطية بكل معانيها، كما أنها تعتبر عنصر ا من عناصر المواطنة، بالإضافة إلى ذلك، أن التماثل بين الثقافة السياسية والبناء السياسي من شأنه أن يؤدي إلى استقرار النظام وتأمين وجوده، وا ن كانت عملية التماثل لا تنطبق بصورة كلية، لأن ذلك مرتبط بعملية التجانس داخل الثقافة السياسية الواحدة، ولكن هذا لا يمكن وجوده من الناحية الواقعية، كما أن عناصر الثقافة بمفهومها العام، لا يعكس أن الثقافات القديمة يمكن إندثارها أو

فناؤها كلية، وتحل محلها الثقافات الجديدة، ومن ثم فإن كل ثقافة قائمة أو موجودة، ما هي إلا خليط من الثقافات السياسية الثلاث السابقة وذلك بنسب متنوعة(9).

4. وظائف الثقافة السياسية:

ما من شك أن للثقافة السياسية أهمية ووظائف متعدد، يمكن إيجازها في:

أ-التعرف على طبيعة البناءات والنظم السياسية: إن دراسة الثقافة السياسية يساعد على فهم مكونات وعناصر البناء السياسي الذي يوجد في أي مجتمع من المجتمعات، وهذا ما ساعد على سبيل المثال كل من "ألموند" و "فيربا" في دراستهم للثقافة السياسية في كل من بريطانيا، والولايات المتحدة، وألمانيا، وا يطاليا، والمكسيك ومحاولتهم الكشف عن نوعية البناءات السيلية وا لى أي حد تتماثل هذه البناءات مع الثقافات السياسية ذاتها.

ب- تحليل العلاقة بين المواطنين أو الجماهير والسلطة السياسية تعكس نوعية الثقافة لدى الجماهير مدى توقعات الجماهير والسلطة السياسية، وما ينبغي أن تقوم به السلطة السياسية أو الحكومة في تلبية الحاجات و الأهداف السياسية التي تتطلع إليها الجماهير، فالجماهير ذات الثقافة المشاركة تستطيع أن تحفز السلطة على تلبية احتياجاتها من خلال مشاركتها الفعالة والنشطة، وذلك على عكس الجماهير ذات المشاركة الرعائية والضيقة(10)

ت- دراسة عملية المشاركة السياسية وكيفية تحديثها، إن الثقافة السياسية تعتبر العنصر الأساسي لتطوير عمليات المشاركة السياسية أو التنشئة السياسية، ولا سيما أن عملية التحديث الثقافي السياسي تساعد على خلق نوع من

الدافعية والعمل ونمو النشاط الديمقراطي الفعال في الحياة السياسية، وهذا لن يحدث إلا من خلال وجود نوع من الوعي الجماهيري السياسي.

ث- خلق الشخصية القومية: إن عملية الاهتمام بالثقافة السياسية يسهم في تطوير سبل المشاركة السياسية وتطويرها من الثقافة المحدودة أو الضيقة إلى الثقافة بالمشاركة، لأن وجود الثقافة المحدودة أو الضيقة يعكس عموما درجات اللاتجانس الثقافي والسياسي، وتعكس أيضا أنماطا من اللامبالاة السياسية وعدم المشاركة في صنع القرارات السياسية سواء على المستوى المحلي أو القومي، وهذا يؤثر بصورة سلبية على ظهور الشخصية القومية، التي تظهر نوعية الآداء السياسي والاجتماعي لدى الجماهير أو المواطنين تجاه قضاياهم الوطنية وتحقيق المصالح والأهداف العامة.

ج- الثقافة السياسية وحقوق المواطنة: كلما تحسنت مستويات الثقافة بمفهومها العام، و الثقافة بمفهومها السياسي، كلما استطاع المواطن أن يحصل على حقوقه الطبيعية والمدنية، فالثقافة تستطيع أن تزيد الوعي الفردي والجماهيري نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق والمحافظة عليها.

وتحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي والعاطفي والوجداني لدى الجماهير عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية، ومنها حق الحصول على الثقافة السياسية التي تؤهلهم إلى أداء وظائفهم السياسية التي تتمثل في حقوق الإنتخابات، والمعارضة أو المظاهرات أو الإضرابات والاستفادة من المشاركة في الأحزاب السياسية التي تسهم جميعا في خلق روح المواطنة، التي تتمثل في عدد من الحقوق والواجبات والمسؤوليات أيضا تجاه المجتمع والمشاركة في حياته السياسية لتطويرها وتحديثها بما يتلاءم مع الحياة العصرية.

ح- الثقافة السياسية والتحديث والتنمية الشاملة: ما من شك أن عملية التعليم السياسي، يعتبر جزء من مكونات العملية التعليمية والثقافية والتربوية

التي يسعى الفرد لإكتسابها بإعتباره عضو في المجتمع وهذا ما تحرص عليه أيضا النظم السياسية المتقدمة أو التي تسعى إلى تطوير وتحديث مجتمعاتها وجماهيرها، فالثقافة السياسية ماهي إلا جزء من الثقافة العامة، والتي تسهم جميعها في عمليات التنمية الشاملة، والتي بالطبع تشمل أيضا أنماطا متعددة مثل التنمية الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية(11).

5. الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري وأسسها:

أ-الثقافة السياسية في مجتمعنا:

إن الواقع الحالي في المجتمعات العربية عامة والجزائر خاصة، يبرر وجود أزمة ديمقراطية خانقة، لها أبعاد متشابكة ومتداخلة، أحدها هو البعد الثقافي بمعنى غياب الفرد الديمقراطي، فصنع القرار ما زال ذو طابع فردي في الغالب، والمعارضة محاصرة والاعتداء على حقوق الإنسان لم يتوقف، بينما تقتضي الديمقراطية وجود ثقافة سياسية مشاركة تتمثل أهم عناصرها في الشعور بالاقتدار السياسي والإيمان بضرورة المشاركة والتسامح المتبادل، وتوفر روح المبادرة واللاشخصانية لسلطة والشعور.

إذا تناولنا العناصر أو المرتكزات لإظهار مواضع النقص في الثقافة السياسية في البلدان العربية ومن بينها الجزائر، نجد ما يلي:

- الشعور بالاقتدار السياسي:

شعور الفرد أو غالبية أفراد المجتمع بالقدرة على التأثير في مجرى الحياة السياسية سواء بتوجيه النقد البناء إلى أي مسؤول دون خوف من عقاب أو لوم، أو بإبداء الرأي في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع، مع الاقتناع بأن هذا الرأي له قيمة ويمكن أخذه بعين الإعتبار(12).

فهذا الشعور، ركيزة لأي نشاط سياسي إيجابي وفعال.

- الاستعداد للمشاركة السياسية:

يقصد بها إقناع أغلب المواطنين بضرورة المشاركة بوعي وا يجابية في صنع القرار و اختيار الحكام وأعضاء المؤسسات التمثيلية، وهذا ما يؤدي إلى الممارسة البناءة والفعالة.

وتتدرج مستويات المشاركة، إبتداء من مزاولة حق التصويت مرورا بالمشاركة السياسية في المناقشات السياسية، وتقديم المقترحات وا كتساب عضوية.

- التسامح الفكري المتبادل:

ويقصد به السماح لكافة الآراء والتوجهات بالتعبير عن نفسها، دون قيود إذ ينبغي أن يتوفر لدى الجميع وجود حكاما ومحكومين، قبولا مبدأ التنافس وا حترام الرأي الآخر.

والملاحظة أن قيمة التسامح هذه ليست متأصلة في حياة الناس.

- توفر روح المبادرة:

ويقصد به شعور الأغلبية لمناهضة الظلم أو المشاركة في التنمية، وهذا ما لا نجده في مجتمعنا، فهم يتصورون أن الحكومة هي المسؤولة عن كل شيء وأن كل قرار أو مبادرة تأتي من الأعلى.

- اللاشخصانية:

ونعني بها اعتبار الفرد بأن السلطة متمثلة في مؤسسات، وليست متوحدة مع شخص الحاكم، لكن في الثقافة العربية الحاكم هو محور النظام السياسي، فهو الأب ورب العائلة، وصاحب القرار والمسؤول الأول.

- الثقة السياسية:

وتتمثل في الشعور بالثقة المتبادلة بين المواطنين والنظام السياسي وأيضا بين المؤسسات(13).

ب- أسس الثقافة السياسية:

●شرعية السلطة:

يقول "بيترز" PETERS: مفهوم السلطة ومدى تقبلها من فرد إلى آخر له ارتباط بثقافة المجتمع، ففي كل مجتمع تقاليد معينة يمكن من خلال دراستها معرفة أنماط وعادات وكيفيات اتخاذ القرار وتنفيذه في ذلك المجتمع، فإذا تصور الأفراد أن القرارات السياسية قد اتخذت من خلال أنماط وعادات متفق عليها، فإن هذه القرارات تصبح شرعية في نظرهم، ومن ثم يتم قبولها والخضوع لها.

وهكذا ففي كل نظام سياسي يسود تصور لكيفية اتخاذ القرار وأي المؤسسات التي تقوم بذلك الدور والمواطنين في هذه العملية.

والسلطة في الجزائر مجسدة في القيادة السياسية، فالذين هم خارج المناصب القيادية في السلطة يتهمون أولائك هم في المناصب العليا بعدم شرعية وضعيتهم، وبالتالي عدم الاعتراف إلا بالتأثيرات الشخصية لتأكيد سلطتهم(14).

كما أن لجوء السلطة السياسية في الجزائر إلى تركيز السلطات بين يدي الحاكم الفرد وليس في مؤسسات، فالحاكم في الثقافة السياسية الجزائرية متوحدة في شخصه السلطة، فهو صانع القرار والمسؤول الأول، والقائد الأعلى، وهذا ما يحول دون بناء مؤسسات سياسية سليمة وفعالة، وإن وجدت فإنها تبقى هشة لا دور لها في عملية صنع القرار السياسي.

وهذا ما يظهر جليا في الساحة السياسية الجزائرية، حيث أن معظم القرارات تأتي من القيادة السياسية ويبقى أفراد الشعب مجرد منفذين، لما يملى عليهم من القمة.

كما أن هنالك أهدافا عامة استقرت في الضمير الجمعي للمواطن الجزائري،على السلطة السياسية وتحقيقها وإنجازها وإلا اعتبرت غير شرعية وزال الاعتراف بها، وتلعب الثقة دورا رئيسيا في شرعية السلطة ومؤسساتها بمعنى مدى اعتقاد الأفراد أن السلطة جديرة بالثقة.

ومما يلاحظ أن المجتمع الجزائري يكاد يفقد الثقة كلية في السلطة الحاكمة بسبب انعدام الشفافية والحوار الصريح الصادق، حول مجريات الأمور المتعلقة بالمجتمع، وخير دليل على ذلك الأحداث التي مرت بها البلاد(15).

وبالرغم من أن القيادات السياسية التي تعاقبت على الحكم، تدرك تماما أهمية هذا العمل وتؤكد في كل مرة على أنها تسعى إلى إعادة الثقة للشعب، فإنها على المستوى الفعلي والأفكار السياسية التي تتفق مع قيم وتوجهات مع أفكار السلطة الحاكمة، بعيدة كل البعد عن ذلك، و ذلك يعد عائقا خطيرا، لأنه إذا فقد غالبية الأفراد في المجتمع ثقتهم في القيادة السياسية، فإنه يصعب عليها قيادة البلاد، حيث يرفض الأفراد تقبل القرارات المتخذة من طرف القيادة السياسية بسبب الشك في مدى شرعية متخذي القرار، وهذا ما يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع.

- جانب المدخلات:

تقتضي الثقافة السياسية شعور أغلبية أفراد المجتمع بالقدرة على التأثير في القرارات السياسية، ومشاركتهم في صياغتها سواء عن طريق توجيه النقد البناء للمسؤولين في حالة الخطأ، أو إبداء الرأي في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع و اختيار الأعضاء والمؤسسات التمثيلية على الصعيدين المركزي والمحلي، وهذا ما لا نجده في المجتمع الجزائري، لأن الفرد الجزائري لا يستطيع التعبير عن آرائه علنا خوفا من التعرض للعقاب، أو لغياب روح المبادرة، حيث يتصور الفرد أن كل قرار ينبغي أن يأتي من الأعلى والحكومة هي المسؤولة عنه، والمفروض أن تتكفل به، فهو لا يبادر وينتظر مبادرة غيره، وهذا ما يفسر التردي الموجود في المؤسسات الجزائرية(15).

كما أن إنعدام حرية إبداء الرأي دور في غياب شعور الفرد، بالقدرة على التأثير في القرارات خاصة قبل أكتوبر 1988، حيث رتبت الجزائر في المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث الحريات الدينية والسياسية حسب دائرة معارف العالم الثالث لسنة 1987.

وقد وجد عبد الحفيظ مقدم، في دراسته حول القيم الاجتماعية في المجتمع الجز ائري لسنة 1991، أن قيمة الحرية احتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في سلم يتكون من أحد عشرة قيمة، و هذا بعد قيمتي ضمان المستقبل والاحترام الذاتي.

فهذا الترتيب يؤكد الأهمية التي يوليها الجزائريون لقيمة الحرية، ومدى حاجتهم إليها، فالفرد الجزائر ي ليس له الحرية في المشاركة في اتخاذ القرار، بما أن الثقافة السياسية للمجتمع، هي نتاج عملية التنشئة السياسية التي يتعرض لها أفراد المجتمع، إلا أن النظام السياسي قام بتوظيف عملية التنشئة السياسية لغرس القيم والتوجيهات والأفكار السياسية التي تتفق مع قيم وتوجهات مع أفكار السلطة الحاكمة وقد تم ذلك عن طريق المؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام، حيث اقتصرت وظيفة وسائل الإعلام في الجزائر على تبرير مواقف المسؤولين السياسيين وا يصال خطاب القمة إلى القاعدة بدلا من تكوين المواطن الواعي بحقوقه وواجباته، والمشارك بفعالية في سياسة بلده، حيث إنجاز دور وسائل الإعلام علىتوعية المواطن وا خباره والتعبير عن إنشغالاته، كما عجزت على ترسيخ قيمه وشخصيته وآراء غيره، إذ ما لا يلاحظ في المجتمع الجزائري، هو تعصب كل واحد لأفكاره حتى ولو كانت غير سليمة ولا يحاول تفهم وجهات نظر الآخرين، فإذا انتقده أحد كأنه اعتدى عليه(16).

- جانب االمخرجات:

يرتبط هذا العنصر أو الجانب بمدى شرعية نظام الحكم كجهاز سلطوي في صنع القرار، فكلما زادت الشرعية سادت في المجتمع قيم سياسية تؤكد على الامتثال للقرارات المنبعثة من السلطة والعكس صحيح، فإذا قلت شرعية السلطة ينظر لها على أنها قوة عدوانية ومنه تكون المعارضة أو الرفض، وهذا ما يظهر جليا في الجزائر، حيث استمدت السلطة شرعيتها من الشرعية التاريخية لجبهة التحرير، التي ارتكزت على المقاومة ضد المحتل وتحقيق الاستقلال، وترتب على

هذه الشرعية تداخل بين الدولة والجبهة بما يقارب الاندماج، لذا فإن أزمة الشرعية تعود في نشأتها إلى الأيام الأولى للاستقلال.

حيث لم تعترف قيادة الأركان (الجيش) بالحكومة المؤقتة، وتحالفت مع فريق من المدنيين، وشكلت المكتب السياسي، الذي لم يحترم اختصاصات المجلس التأسيسي في مجال التشريع.

أما بخصوص وضع دستور 1963، وعدم تطبيقه إلا بالكيفية التي أرادها الرئيس (أحمد بن بلة)، وبعد الإطاحة بنظامه في 19 جوان 1965 (انقلابا عسكريا)، حاول الرئيس (هواري بومدين)، تبرير العملية بوضع حد للسلطة الفردية ومحاولة استرجاع الشرعية الثورية واعتبار ذلكسلتمرار ا للثورة الجزائرية.

وقد أخذ مفهوم الدولة في عهد (بومدين)، معنى جديدا، فالدولة لديه هي السلطة والنظام ووحدة الشعب، وبعد إعلانه عن بناء جهاز دولة فعال ومؤسسات تستجيب لمطالب الشعب، فإنه يكون بذلك طرح مصدرا جديدا للشرعية هي (الشرعية الدستورية)، وهذا يعني أن الرئيس (هواري بومدين)، وضع حد للشرعية التاريخية الثورية التي قام عليها النظام السياسي في مرحلته الأولى.

وبدا أن النظام السياسي سينشئ مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية، وتعيد لجبهة التحرير الوطني دورها الفعال في الحياة السياسية، لكن الذي حصل عكس ذلك التصور، حيث حرص الرئيس على أن تبقى له السيطرة والأولوية على الحزب، وهكذا تم التحالف بين الجيش والتكنوقراطيين وأعطيت الأولوية لبناء الدولة على أسس متينة والقيام بتنمية سريعة للخروج من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالنظر إلى الضعف الإيديولوجي للحزب الذي أعطيت له مرتبة ثانوية.

إن الغاية من التحالف هو السيطرة والهيمنة على أجهزة الدولة من طرف الجيش السلطة الفعلية، بعد وفاة الرئيس (هواري بومدين) عين الجيش شخصية عسكرية لتولي منصب رئاسة الحكم، تمثلت في (الشاذلي بن جديد)، هذا الأخير بعد ما أصبح رئيسا للحزب قام بتقويته ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوى

في الجيش، فحاول الإستعانة بالجناح السياسي للحزب، وتأطير الحزب وإعادة الاعتبار للجانب السياسي لإحداث التوازن مع الجيش(17).

لكن بعد أحداث 1988، ودخول الجزائر عهد الديمقراطية ظهر الاختلاف في صفوف الشعب وأصبح التركيز على فكرة الحزبية، أي أصبح الأفراد يهتمون أكثر بالمصلحة الحزبية بدل المصلحة الوطنية، ضف إلى ذلك أن أفراد المجتمع الجزائري لا يهتمون بمعرفة قواعد وأساليب إعداد القرار، فهناك من يعتبر القرارات لنفسه مجرد ذريعة في المجتمع يخضع لها ويعتبرها إلزامية، ولا يمكن تحديدها أكثر من كونه مشارك إيجابي في العملية السياسية، فدوره لا يتمثل في قبول السلطة وقراراتها المختلفة دون أي محاولة لتغييرها، سواء كان راض أو غير ذلك.

فهو يرى أنه لا قدرة لديه على فعل أي شيء، وهناك من يحاول المشاركة في إعداد القرارات بصياغة مطالب، لكن يعيقه غياب جماعات اجتماعية أو أحزاب تقوم بهيكلة مطالب المواطنين، إلا بعد أحداث 1988، وهذا ما أدى إلى بقاء مخرجات السلطة في الجزائر، رهينة المدخلات الداخلية الصادرة في صلب السلطة والأجهزة السياسية، حيث كانت القرارات في الجزائر تتخذ في سرية تامة، ولا تعرض على المواطنين لمناقشها، الأمر الذي جعل هذا المواطن لا يعرف عن هذه القرارات وخلفياتها إلا القليل بعد فوات الأوان، وهذا ما أفقد الفرد الجزائري شعوره بالانتماء لوطنه وإحساسه بضرورة المشاركة في بنائه، وأصبح لا يفكر إلا في الهروب أو الهجرة أو الوقوف موقف سلبي مما يحدث في بلده(18).

قائمة المراجع :

1- محمد علي محمد: **أصول الإجتماع السياسي – السياسة والمجتمع في العالم الثالث–التغيير والتنمية السياسية**. الجزء الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص128.

2- شعبان الطاهر الأسود، **علم الإجتماع السياسي**. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص144.

3- محمد سعد أبو عامود، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**. المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004، ص191.
4- يوسف الحسن: **التنمية الثقافية والسياسية وتحديات المستقبل في الإمارات العربية المتحدة**. مؤسسة الإمارات العربية المتحدية، الإمارات العربية، 2005، ص2.
5- محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق، ص192
6- عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الإجتماع السياسي – النشأة التطورية والإتجاهات الحديثة والمعاصرة**. دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص438.
7- محمد علي محمد: **علم إجتماع السياسي**. دار الجامعات المصرية، مصر، 1998، ص50.
8- عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص440.
9- عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص441.
10- عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص442.
11- محمد علي محمد، المرجع السابق، ص137.
12- محمد زاهي، بشير المغيربي: **قراءات في السياسة المقارنة**. منشورات جامعة قايونس، ليبيا، 1994، ص113.
13- محمد السويدي: **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص160.
14- بلعيفة أمين: **التنشئة السياسية عند جمعية علماء المسلمين الجزائريين (1931-1956)**. رسالة ماجيستير في التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2007، ص121.
15- بلعيفة أمين، المرجع السابق، ص142.
16- محمد السويدي، المرجع السابق، ص171.
17- محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق، ص134.
18- قرادري حياة: **الصحافة والسياسة أو الثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر**. طاكسيم لنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص138.